مقاييس السلامة في الفكر الصرفي

.....

د. رعد سرحان ابراهيم

أ.د. صباح علاوي خلف

الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على دقة إطلاق الأحكام التقويمية التي تحدد سلامة الاختيار ومقاييسها الفكرية عند الصرفيين، وكيف استنبط الصرفيون من خلال الضوابط والحدود اللغوية أحكاما جاءت متوافقة والواقع اللغوي الذي يحتّم على الباحث الكشف عنها من خلال التقصي والبحث، وليس هذا فحسب فقد استطاع الصرفيون إماطة اللثام عن كثير من الملابسات في اختيار الحكم التقويمي المناسب لمسائلهم الصرفية ومقاييسهم الفكرية وهذا ما أظهره البحث في طياته.

ABSTRACT

The aim of this study is to determine the accuracy of the evaluation of the judgments that determine the integrity of the choice and intellectual standards at the morphologists, and how the morphologists through the linguistic controls and limits devised provisions that came compatible and the linguistic reality that the researcher must disclose through investigation and research, and not only this has been able morphologists unveil many of the circumstances in choosing the right calendar judgment for their morphological issues and intellectual standards and this is shown in the research.

توطئة

إن مقاييس السلامة التي نتحدث عنها في هذا البحث هنا لا نعني بها مقاييس السلامة اللغوية كما هو معتاد من جهة مستويات الفصاحة، وإنّما الذي نصبو إليه الوقوف على مقاييس السلامة في إطلاق الأحكام التقويمية على الظواهر الصرفية، وما الضوابط التي ارتكز عليها الصرفيون في عدّ بعض هذه الظواهر مطّردة، وبعضها شاذًا، لذا سنتكلم على مصطلحين حكميين هما: (المطّرد، والشاذ)؛ لأن استعمالهما غالب في كتب أهل العربية على بقية الأحكام، فلا تجد كتابًا للمتقدمين، أو المتأخرين، أو المحدثين يخلو منهما، والحديث عن المطّرد والشاذ يجرّنا جرًّا إلى الكلام على المنهج الفكري الذي اعتمده العلماء في وضع القواعد واستنباط الأحكام.

أولًا: المطّرد لغة:

هو اطّراد الشيء إذا تابع بعضه بعضًا، وقيل ذلك تشبّهًا، كأن الأول بطراد الثاني[1]، وفي الاصطلاح هو ((الجاري على النظائر))[2]، فلك أن تقيس عليه نظائره[3]، وهو أيضًا التتابع والاستمرار في كلامهم[4]، أمّا غير المطّرد فحكمه أن يحفظ ولا قياس عليه[5]، ولا حاجة لذكر مراتب المطّرد؛ لأننا سنتكلم عليها بالتفصيل في مواضع الشاذ، لكن ممّا تجدر الإشارة إليه ذكر مرتبة خاصة بالمطّرد وهو: المطّرد في القياس والاستعمال جميعًا ((وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قَامَ زيدٌ وضربتُ عمرًا ومررتُ بسعيدٍ))[6]، وهو أيضًا الذي لا نهاية وراءه، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول[7]، وهذا القسم هو الذي لم تختلف عليه العرب في لهجاتها، فلا تجد من العرب من خالف ذلك وما ورد من حروف مخالفة له عُدّت من الخطأ الذي يحفظ ولا يُعتَدّ به قياسًا كقول العرب: (خرقَ الثوبُ المسمارَ) بنصب الفاعل ورفع المفعول؛ لأن البناء على المطّرد في الاستعمال هو عماد القياس[8].

أمّا الشاذ في مفهوم أهل العربية فله أحكام لا بدّ من بيانها والوقوف عندها؛ لأن حكم الشاذ يختلف باختلاف مرتبته من الاستعمال والقياس، وقبل أن نشرع في الحديث عن (الشاذ) وضوابطه، لا بدّ من ذكر الأسباب التي أدّت إلى نعت بعض الظواهر بهذا الحكم التقويميّ الذي أمسى من أشهر الأحكام التقويمية في كتب النحويين والصرفيين، فلا تكاد تخلو قاعدة في الظواهر الصرفية من الشاذ[9]، وممّا يشار إليه ويُؤخَذ على محمل الجد

ذكر بعض الأحكام التي لها صِلة وثيقة في إيضاح الشاذ ومراتبه، كالنادر، والضعيف، والقليل لذا سنعرّف بها قبل أن نشرع بالحديث عن الشاذ.

أسباب القواعد الشاذة عند الصرفيين:

١. تعدد اللهجات العربية، وجمعهم في دراستهم بين أكثر من لهجة، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود فوارق بين الظواهر اللغوية[١٠]، وهذا ما أدّى إلى الفرز بين ما اشتهر واطّرد من اللغات وما ضعف منها، وإنّما الذي دعاهم إلى نعت بعض لهجات العرب والظواهر التي تناقلوها بالضعف والشذوذ والقلّة إقرارهم بأن اللهجات العربية على اختلافها حجة[١١]، لأن الناطق على قياس لهجة من لهجات العرب مصيب غير مخطئ[١٢].

٢. إن أهل العربية لّما استقروا كلام العرب تبيّن لهم أنه على قسمين وما سواهما فهو ممّا يدور في فلكها قربًا وابتعادًا، الأوّل: ما اشتهر استعماله، وكثرت نظائره، فجعلوا منه قياسًا مطّردًا، والثاني: لم يتبيّن لهم فيه وجه في القياس؛ لقلّته وكثرة ما خالفه فوصفوه بالشاذ، وأوقفوه على السماع؛ لا لأنه غير فصيح، ولكنّهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يُقاس عليه[١٣].

٣. أراد النحويون الاطّراد لقواعدهم، والشائع المطّرد هو القاعدة، وما خالفه يؤول[١٤]، حتى لا يتعارض والقواعد العامة التي وضعوها على الأشهر المستفيض المستنبط من كلام العرب، ولو أنهم فسحوا المجال وأجازوا القياس على ما شاع وما ندر على حدّ سواء وتركوا الباب مفتوحًا على مصراعيه لأدّى ذلك لاضطراب المقاييس في ضبط قواعد اللغة التي أردوا بها الحفاظ عليها[١٥]، لذا نجد الشاذ أقلّ وطأة في النحو، أمّا التصريف فلا تأويل في بنية الكلمة، وإنّما الضابط فيه كثرة الاستعمال وموافقة القياس وما خالف هذين الضابطين عُدّ شاذًا، لذا كثر الشاذ في أحكامهم، وإنّما جاءت كثرته من أن المتكلّم من العرب أفرادًا وجماعات لا رقيب حاكم على ألسنتهم، والمُتفحِّص هنا يجد أن حرص أهل العربية على إيراد الشاذ إنّما هو من حرصهم على المصداقية في تتبّع أقوال العرب ما كثر وما قلّ.

وممّا ورد يمكن القول: إن الشاذ له هدف في اللغة، وهو التوسّع في الاستعمالات اللغوية والنحوية والصرفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الخروج المناسب ممّا لا يتناسب والقواعد المطّردة التي أرادوا بها الحفاظ على اللغة[١٦]، وقد فصّل القول الدكتور الدجنيّ في فوائد الشذوذ في اللغة بشكل وافٍ[١٧].

ثانيًا: تعريف الشاذ، ومراتبه، وصِلته بأحكام تقويمية أخرى:

١ـ الشاذ لغة:

يدلّ على الانفراد والمفارقة، وشذّاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليس من قبائلهم، ولا منازلهم[١٨]، أمّا في الاصطلاح فقد حدّوه بأنه: ما كان مخالفًا للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته[١٩]، أو هو: ما كان وجوده كثيرًا ولكنّه بخلاف القياس[٢٠]، وهذان الحدّان فيهما نظر إذا ما نظرنا إلى استعمال الشاذ عند النحويين والصرفيين، فقد ورد عندهم الشاذ ما وافق القياس ولم يخالفه، من ذلك قولهم: (مكان مُبْقِل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع (مكان بَاقِل)[٢١]، ولعلّ الأدق في حدّ الشاذ قول ابن جنيّ: ((وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا))[٢٢]، والذي يبدو لنا أن ابن جنيّ قد وُفِّق في تحديد الشاذ؛ بقوله: (ما فارق عليه بقية بابه) والباب هنا يحمل عِدّة معانٍ هي: (باب القياس، وباب الاستعمال، وباب القلّة والكثرة) يدلّك على صحة ما ذهبنا إليه أن ابن جنيّ قد أورد ـــــ بعد حدّه الشاذ ـــــ مراتبه.

٢ـ مراتب الشاذ: جعل أهل الصناعة للشاذ رُتبًا.

الأولى: ما شذّ عن القياس، ولم يشذّ عن الاستعمال، كاستعمالهم: (اسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ) وغيرها والقياس أن يُقال: (اسْتَحَاذَ، واسْتَنَاقَ) حملًا على (اسْتَقَامَ)[٢٣]، فهو مخالف عمّا ثبت في نوعه من الإعلال[٢٤]، ومن الصرفيين من يسمّيه بـ(الشاذ اللازم)[٢٥] ولزوميته جاءت بسبب اطّراده في السماع، وإن كان لازمًا إلّا أنه يُوقَف ما استعمِل منه على محله[٢٦]، وهذه قاعدة أصولية[٢٧].

الرتبة الثانية: ما شذّ في الاستعمال ولم يشذّ في القياس، نحو ترك استعمال الماضي من (يَدَعُ، ويَذَرُ) فإن قياسه وبابه أن يُقال: (وَدَعَ، ووَذَرَ)[٢٨]، ويسمّيه الصرفيون أيضًا بـ(الشاذ غير اللازم)[٢٩]؛ لأنه خالف المسموع؛ لأن

الصرفيين لم يقفوا عند الشاذ نطقًا أو وجودًا، وإنّما تتبّعوا ما تُرِك وإن كان أصله الاستعمال، وإنّما مردّ ذلك أنهم نظروا إلى مراد القياس في حال لم يمنع مانع ترك استعمال ما أصله الاستعمال بلا مانع، وهو اكتفاء العرب بتركها والاستغناء عنها بالفعل (تَرَكَ) وكأن العرب مارسوا الانتقاء.

أمّا الرتبة الثالثة: فهو الشاذ في القياس والاستعمال معًا، كإدخال (الألف واللام) على الأفعال[٣٠]، كقول طارق بن ديسق[٣١] [من الطويل]:

يَقُوْلُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العَجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[٣٢]

فهذا من الشاذ في القياس؛ لأن موضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال؛ لعدم وجوده إلّا في الشعر[٣٣]، نلحظ هنا أن القدماء لم يؤولوا ذلك بـ(الذي)؛ لأنهم أقرب إلى روح الاستعمال فنسبوا إلى الضرورة لا إلى التأويل، وهذا من أقبح الضرورات[٣٤]، وشبّه أبو عليّ الفارسيّ الشاذ في القياس والاستعمال في الصرف كالخطأ في النحو، ((فسبيله في هذا سبيل من قال: (قَامَ زيدًا)؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال))[٣٥].

٣ـ صِلة الشاذ بأحكام تقويمية أخرى:

ارتبطت مجموعة من الأحكام التقويمية بحكم الشاذ، كالضعيف، والقليل، والنادر، وإن بعض الباحثين يجعلها من الأحكام المرادفة لمصطلح الشذوذ، التي تشاركه في المعنى[٣٦]، وهذا التشارك فيه نظر ـــــ وإن كان هناك تداخلٌ بين هذه المصطلحات ـــــ إلّا أن الصرفيين كانوا على دقّة عالية في إطلاق الأحكام، ولو كانت هذه المصطلحات التقويمية تتشارك في المعنى لما جاءت في مواضع مترادفة، وهذا ما ستبيّن من خلال التعريف بكل مصطلح.

أـــــ الضعيف: وهو ما لم يصل حكمه إلى الثبوت[٣٧]، وإن كثر الاستعمال ألا ترى أن قلب الواو المكسورة همزة نحو: (وِشَاح، وإِشَاح) أضعف قياسًا من قلب الواو المضمومة همزة نحو: (وُجُوه، وأُجُوه) وإن كان الأول أكثر في الاستعمال[٣٨]، وتفسير قولهم: ما لم يصل حكمه إلى الثبوت هو: أن حكم المسألة مُختلَف فيه، لذا أوقف بعض الصرفيين قلب الواو المكسورة همزة على الاستعمال من دون القياس[٣٩]، إلّا أننا نجد أبا عثمان المازنيّ

جعل هذا مطّردًا في القياس والاستعمال[٤٠]، وهذا الذي جعل الحكم غير ثابت، أمّا الشاذ فحكمه مُتّفق عليه، وأكثر ما يُستعمَل مصطلح (الضعيف) في وصف اللهجات[٤١]، والضعيف في اللغة أقوى من الشاذ؛ لأن كل ما ثبت أنه لغة لقبيلة صحّ القياس عليه[٤٢].

ب ـــ القليل: هو ما انحصر وجوده على القياس على وجه القلّة[٤٣]، وفي الحقيقة أن القليل يشابه مرتبة من مراتب الشاذ، وهو الشاذ في الاستعمال المطّرد في القياس، كتركهم استعمال الماضي من (يَذَر، ويَدَع) فهما في القياس صحيح مطّرد، أمّا في الاستعمال فقد جاءت هذه الأفعال على قلّة كقراءة من قرأ: (ما وَدَعك ربّك وما قلى)[٤٤]، بالتخفيف، ويشابه مصطلح القلّة في استعمالهم مصطلح النادر وسيتبيّن ذلك عند التعريف به.

والحقيقة أن مصطلح القليل أقرب إلى كونه علّة من كونه مصطلحًا تقويميًّا، لأن جميع المصطلحات تعتمد في إطلاقها على كثرة الاستعمال في كلام العرب من عدمه، لذا فإن أحكام الكثرة والقلّة تحدد نوع الحكم في تقويم الظواهر الصرفية، وعلى هذا يمكن أن يُقال: إن مصطلح القلّة تعبير عن علّة الحكم في الظاهرة الصرفية، من ذلك ما أجازوه في إبدال الهاء همزة، كقولهم في (مَاءٍ): أصلها (مَاه)، فليس لإبدال الهاء همزة سبب موجب، بل هو على خلاف القياس فيكون هذا الإبدال من الجائز، وهذا شاذ لقلته[٤٥]، فإذا ترافق حكم الشاذ مع القليل دلّ على أدنى مراتب الشاذ، كجمعهم (فَعَلَة على فَوَاعِل) نحو: (حَاجَة، وحَوَائِج) وهذا شاذ قليل[٤٦]، فهو شاذ في القياس؛ لأن المطّرد في (فَوَاعِل) أن يكون جمعًا لـ(فَاعِلَةٍ)، وهو قليل في الاستعمال وهذا يحيل الظاهرة إلى الشاذ في القياس والاستعمال، وهذا الترافق كثير عند الصرفيين[٤٧].

ت ـــ النادر: وهو ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس[٤٨]، وعدّ الصرفيون النادر كالمعدوم[٤٩]؛ وذلك لقلّة وجوده.

إن الشاذ والنادر من الأحكام التي تتداخل فيما بينها لذا نجد ممّن يخلط بين مفهومهما؛ لأن الذي يفصل بين المفهومين خيط رفيع، فالنادر يشابه مرتبة من مراتب الشاذ وهي: الشاذ في الاستعمال من دون القياس، فكلاهما موافق للقياس قليل في الاستعمال، ولولا أن النادر كانت قلّته في الاستعمال كأنها معدمة أي لا وجود لها لتساوى المصطلحان في المفهوم، وهذا يعني أن الشاذ أعلى مرتبة في الاستعمال من النادر، وقد فسّر الصرفيون هذا المفهوم

بقولهم: إن بين الشاذ والنادر عمومًا من وجه، فما خالف القياس وقلّ وجوده شاذ ونادر معًا، وما خالف القياس وكان كثيرًا شاذ فقط، وما قلّ ولم يخالف القياس نادر فقط[٥٠]، وهذا يعني أن الشاذ أكثر سعة واستعمالًا عند النحويين والصرفيين[٥١]؛ وذلك لتعدد مراتب الشاذ في الظواهر النحوية والصرفية، أمّا النادر فكان استعماله مقتصرًا على أدنى مستويات القلّة[٥٢]؛ لأن النادر أقلّ من القليل[٥٣]، وإن كان من الصرفيين من يرى أنه لا فرق بين النادر والقليل[٥٤].

ومن أمثلة النادر قولهم: (مُغْرُود) بضمّ الميم على (مُفْعُول) وهو نادر[٥٥]؛ لأن الأصل أن يكون بفتح الميم على وزن (مَفْعُول)، ومنه أيضًا ما ورد في جمع التكسير في الصفة نحو: صَعْب على صِعَاب غالبًا، وشَيْخ على أَشْيَاخ، وجِلْف على أَجْلَاف كثيرًا، وجاز أَجْلُف وهو نادر[٥٦]، وهذا الجمع وإن كان في الاستعمال قليل إلّا أنه لم يخالف القياس لذا كانت مرتبه الندور، وأحيانًا يستعمل الصرفيون مصطلح النادر عوضًا عن الشاذ سعةً وتجوزًا، من ذلك ما جاء على وزن (فَيْعَل) كقولهم: (عَيَّن) وهو نادر، والقياس (فَيْعِل) بكسر العين[٥٧]، وهذا من الشاذ؛ لأن النادر ما قلّ وجوده ولم يكن بخلاف القياس، وهو هنا مُخالف للقياس فهذا ينطبق على أدنى مراتب الشاذ وهو: الشاذ في الاستعمال والقياس، أمّا إذا ترافق مصطلحا الشذوذ والندور فدليل على مخالفة القياس وقلّة وجوده في الاستعمال إلى أدنى مستويات القلّة، من ذلك ما جاء في قلب الواو المفتوحة في أوّل الكلمة إلى همزة، كقولهم في: (وَحَدٍ، أَحَدٍ) وهذا شاذ نادر ليس ممّا يُتّخذ أصلًا[٥٨]، وعلّة شذوذه أن الفتحة خفيفة فلا موجب لقلبها همزة[٥٩]، والترافق بين مصطلحي الشاذ والنادر مطّرد عند الصرفيين[٦٠].

٤ـــ مسوغات الشاذ: للظواهر اللغوية مسوغات يركن إليها العلماء لتفسير كثير من الحالات التي تخالف القواعد المطّردة، والظواهر الصرفية لا تختلف عن بقية الظواهر اللغوية التي تحتاج إلى مسوغات في ارتكابها، لذا لا بدّ من بيان ما الدواعي والمسوغات التي جعلت الصرفيين يحيلون كثيرًا من الظواهر إلى الشذوذ في فكرهم:

أ. ترك الاستعمال أو قلّته مع موافقته للقياس، كترك استعمال الماضي (يَذَر، ويَدَع)؛ لاستغنائهم عنهما بالفعل (تَرَكَ)، وإن كانت هذه ليست حجة قاطعة، ولكنّ فيها ضربًا من التعلّل[٦١].

ب. انفراد الظاهرة الصرفية، كحذف عين الاسم في (سه) لغة في (اسْتٍ) وهذا شاذ؛ لأنه لم يأتِ من الأسماء ما حُذِفت عينه إلّا هذا الحرف[٦٢].

ت. تعارض القياس مع السماع، كقولهم: (مكان مُبْقِل) هذا هو القياس وهو شاذ، والأكثر في السماع (مكان بَاقِل)، وإن كان الأول مسموعًا أيضًا[٦٣].

ث. الاستعمال اللهجيّ، من ذلك ما ورد في قولهم: (عِضَاهِيّ) فله وجهان: الأول مطّرد على لغة من ينسب للمفرد (عِضَاهَة: وجمعها عِضَاهٍ) كـ(قَتَادَة، وقَتَاد)، وشاذ على لغة من ينسب للجمع (عِضَاهٍ) ومفردها (عِضَة) كـ(شِفَة، وشِفَاهٍ)[٦٤]، ومن ذلك أيضًا قولهم: (تَمَدْرَع، وتَمَسْكَن) شاذ؛ لأن اللغة الجيدة: (تَدْرَّع، وتَسْكَّن)[٦٥]

ج. فرق في الاستعمال في الصيغة الواحدة، كصيغة (فَوَاعِل) فإذا كانت جمعًا لما كان صفة لمذكر عاقل كقولهم: (فَارِسٍ، وفَوَارِس) فشاذ، أمّا إذا كانت الصيغة جمعًا لاسم جنس أو العلم كقولهم: (خَاتَم، وخَوَاتِم) و(حَاتَم، وحَوَاتِم)، و(فَاطِمَة، وفَوَاطِم) فمطّرد[٦٦].

٥ـــ حجية الشاذ والاستدلال به: لا يُوجَد كتاب من كتب النحويين والصرفيين إلّا ويصرّح بأن الشاذ لا يُقاس عليه وهذا هو الأصل في الشاذ عندهم، فهو يحفظ فقط من دون أدنى حدّ لاعتباريته في القواعد والتقعيد، ألا ترى أن سيبويه لا يجيز أن تقيس على الشاذ المنكر[٦٧]، ويصرّح ابن السراج في ((أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الذي يشذّ منه))[٦٨]، ويقول أيضًا: ((لو اعترِض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم))[٦٩]؛ لأن الشواذ في الظواهر النحوية والصرفية لا تُورد نقضًا على القواعد المطّردة[٧٠]، ولكن هل بطلان الأخذ بالشاذ وعدم الاعتداد به قاعدة مطّردة؟ أم لها ما يخالفها في أسسهم؟

إن المتتبع للظواهر الصرفية وقواعدها يجد أن من الصرفيين من أخذ بالشاذ وحمل عليه، ولكن ليس على الإطلاق فالحمل على الشاذ والقياس عليه جائز ولكنّه مكروه[٧١]؛ وجوازه مُتحقِق لأن الشاذ إنّما هو خروج عن

القواعد الموضوعة المطّردة، وليس شذوذًا عن سنن العربية وطبيعتها[٧٢]، وعلى هذا يكون الشاذ داخل في اللغة لا يمكن أن يُفصَل عنها، ولكن القياس عليه إنّما يكون في مواضع محدّدة وضمن شروط معينة أجملها بالآتي:

أ. العدول عن الأصل واختيار الشاذ: من ذلك أنهم قالوا: (يِحِبُّ) وهو شاذ، والأصل: (يُحِبُّ) فقد عدلوا عن الأصل؛ لثقل الكسرة بعد الضمة[٧٣].

ب. ارتكاب الشاذ للضرورة الشعرية، كقول قعنب بن أمّ صاحب[٧٤] [من البسيط]:

مَهْلًا أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُوْدُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

فقد فكّ الشاعر الإدغام في (ضَنِنُوا) وهو شاذ للضرورة، والقياس (ضَنُّوا) بالإدغام[٧٥].

ت. جواز الحمل على الشاذ إذا كانت نظائره في الكلام كثيرة، كإتمام (مَفْعُول) من الفعل الأجوف الواوي كقولهم: (ثوبٌ مَصْوُون، ومسكٌ مَدْوُوف، ورجلٌ مَعْوُود، وفرسٌ مَقْوُود، وقولٌ مَقْوُول) والقياس (مَصُون، ومَدُوف، ومَعُود، ومَقُود، ومَقُول) ونظائر الإتمام كثيرة في كلام العرب[٧٦]، وقد أجازه المبرّد ـــــ كراهة ـــــ وخالف به كافة النحويين[٧٧]، قياسًا، وهذا ليس بأثقل من: (سُرْتُ سُوُورًا، وغَارَت عينُهُ غُوُورًا)؛ لأن فيهما واوين وضمتين، وليس (مَصْوُون) مع الواوين إلّا ضمة واحدة[٧٨]، وإن كان من الصرفيين من يعدّه باطلًا ولا يقيس عليه[٧٩].

ث. الاتّساع في القياس وعدم الاقتصار على المطّرد في كلام العرب، وهذا الأمر مخصوص بالكوفيين من دون البصريين[٨٠]، ولعلّه من باب الاتّساع في الرواية عن العرب، وهذا الاتّساع في القياس على الشاذ أو الحمل عليه نجده في الظواهر النحوية أكثر من الظواهر الصرفية؛ لأن النحو متعلّق بالتركيب والأساليب وهي أكثر سعة في قبول الروايات واختلافها في كلام العرب ممّا لا نجده في بنية الكلمة الذي هو ميدان علم التصريف، إلّا على قلّة.

الخاتمة

خلاصة القول: إن مقاييس السلامة والتي نعني بها الأحكام التقويمية التي وردت عن أهل الصنعة يمكن أن تتلخص بما أسلفناه آنفًا وهي: (المطّرد، والقليل، والضعيف، والشاذ، والنادر) فهي الفيصل في بيان رُتبة الظاهرة الصرفية، وما ورد عندهم من أحكام أخرى فهي إمّا محاكاة لهذه الأحكام أو من الثراء اللغوي والفكري عند الصرفيين.

كان الصرفيون أكثر دقّة من غيرهم من أهل الصناعة في استعمال الأحكام، وهذا ما نلمسه في حدودهم للمصطلحات التقويمية التي تناثرت في كتبهم، فقد كانوا على دراية تامّة في وصف الظواهر الصرفية ونعتها بأحد المقاييس التي تناولناها في دراستنا لها، وهذه الدقّة متأتية من نوع المادة التي يتعامل بها الصرفيون وهي انحصار المعالجة الفكرية في بنية الكلمة لا غير، فلا تعدد في الأساليب أو التراكيب التي نجدها في المادة النحوية.

تتبّعنا مسألة الشاذ، والمطّرد لا لذاتها فهذا له بابه، ولكن لو أنعمنا النظر في طريقة تعاطي الصرفيين في استقصاء الأحكام والاستناد إليها سنجد أن مجمل أحكامهم مبنيّة على أساس المتابعة للاستعمال في كلام العرب وسعيًا إلى الوقوف على الصورة الأنقى استعمالًا، أو قياسًا على ذلك المستعمل.

إن المتتبّع لذلك يُدرك أن العقلية التي استقصت ذلك كانت تتمتع بغير قليل من سعة الأفق التي تمزج الجانب العقليّ مع الجانب الإحصائي الذي يدرس ويوازن في الاستعمالات، بل يتعدّى الأمر إلى استقصاء ما تُرِك في الاستعمال على الرُّغم من كون القياس لا يأباه فلاحظوا ذلك مستندين إلى تحكيم العقل، ولكن بقراءة متأنية لما وجدوه بين أيديهم، ومن جهة ثانية يثبت أن علوم العربية بمجملها كانت تسير مواكبة للنهضة العلمية الكبرى فيما قد يصحّ أن نسمّيه بثورة تقنين العلوم، فهي تستند إلى عقلية ناضجة تؤسس وتقنن مسايرة لعلوم الفقه، والتفسير، والأصول وغيرها من سائر ما انمازت به البيئة التي هيأت لعلومٍ لازال العالم الإسلاميّ بعد قرون متطاولة ينهل من ذلك المشرب العذب.

الهوامش

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ٤٥٥ مادة (طرد).

(٢) الحدود في النحو ٥.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢/ ١٨٦.

(٤) ينظر: الخصائص ١٠٨.

(٥) ينظر: التكملة ٢٤٠.

(٦) الخصائص ١٠٩، وينظر: الاقتراح ٩٧.

(٧) ينظر: المنصف ١/ ٢٧٨.

(٨) ينظر: شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزيّ، للباحث إيهاب عبدالحميد ٦٧.

(٩) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٢٦٠.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(١١) ينظر: الاقتراح ١١١.

(١٢) ينظر: الخصائص ٣١٥.

(١٣) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ٣٧.

(١٤) ينظر: فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية، لأحمد بن عمر الحازميّ ٥٥١.

(١٥) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٢٦٠-٢٦١.

(١٦) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور فتحي عبدالفتّاح الدجنيّ ٤٨.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه ٤٨ وما بعدها.

(١٨) ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ١٨٠ مادة (شذذ).

(١٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للجاربرديّ ١/ ١٥٥-١٥٦، والتعريفات ١٢٤، والمناهج الكافية في شرح الشافية ١/ ١٥٥.

(٢٠) ينظر: شرح المراح، للعينيّ ٤١.

(٢١) ينظر: الخصائص ١٠٩.

(٢٢) الخصائص ١٠٩، وينظر: تاج العروس ٩/ ٤٢٤ مادة (شذذ).

(٢٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٥٧، والمسائل العسكريات، لأبي عليّ الفارسيّ ١٠٨-١٠٩، والخصائص ١٠٩.

(٢٤) ينظر: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية ٧/ ٤٢٧.

(٢٥) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ١٦٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٩٨.

(٢٦) ينظر: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية ٩/ ٢٩٦.

(٢٧) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٢٨) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٥٧، والمسائل العسكريات ١٠٣، والخصائص ١٠٩.

(٢٩) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٩٨.

(٣٠) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٥٧، والمسائل العسكريات ١١٢.

(٣١) لم أعثر على ديوان له.

(٣٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ١/ ٢٣٦، والمسائل العسكريات ١١٢.

(٣٣) ينظر: المسائل العسكريات ١١٢.

(٣٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ١/ ٢٣٦.

(٣٥) المنصف ١/ ٢٧٨.

(٣٦) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، للدكتور حسين جمعة الرفايعة ٢٤ وما بعدها.

(٣٧) ينظر: شرح المراح، للعينيّ ٤١، والمطلوب بشرح المقصود، لولي الدين بن أحمد الروميّ ١٤.

(٣٨) ينظر: شرح الملوكي في التصريف ٢٧٤.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٥.

(٤٠) ينظر: المنصف ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٤١) ينظر: الأصول في النحو ٣/ ٢٦٦، والممتع الكبير في التصريف ٤٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين ١/ ٣٩٤.

(٤٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٨، والاقتراح ٣٨٨.

(٤٣) ينظر: شرح المراح، للعينيّ ٤١، وشرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده ١٠٩.

(٤٤) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٦٤، وهي: قراءة عروة بن الزبير، وقرأ بها النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم).

(٤٥) ينظر: شرح المراح، لشمس الدين دنقوز ١٤٥.

(٤٦) ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣٣٣ باب (فَعَلَة).

(٤٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين ١/ ١٤٢، ٢٨٤، ٣/ ١٠٦، ٢٤٥، وشرح المفصل ٣/ ٤٠٠، ٥/ ١٣٩، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٧/ ٤٩٦.

(٤٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين ٤/ ٤، وشرح شافية ابن الحاجب، للجاربرديّ ١/ ١٥٦، وحاشية ابن جماعة على شرح الجابردي ١/ ١٥٦.

(٤٩) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للجاربردي ١/ ١٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب، للنقره كار ١/ ١٥٠، والمناهج الكافية في شرح الشافية ١/ ١٥٠.

(٥٠) ينظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجابرديّ ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٥١) ينظر: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ١٥٨.

(٥٢) ينظر: المصدر نفسه ١٥٨.

(٥٣) ينظر: الاقتراح ٩٩.

(٥٤) ينظر: شرح المراح، للعيني ٤١.

(٥٥) ينظر: المنصف ١/ ٤٠٦.

(٥٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين ٢/ ١١٦.

(٥٧) ينظر: المصدر نفسه ٤/ ٦٢.

(٥٨) ينظر: المنصف ١/ ٢٣١.

(٥٩) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٦٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين ابن مالك ٥٨٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦/ ٤٧٦، ٧/ ٥٤٧.

(٦١) ينظر: المنصف ١/ ٢٧٨.

(٦٢) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٦١.

(٦٣) ينظر: الخصائص ١٠٩.

(٦٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ٤/ ٩٦.

(٦٥) ينظر: المنصف ١/ ١٠٧.

(٦٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٨٠٧.

(٦٧) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٢/ ٤٠٢.

(٦٨) الأصول في النحو ١/ ٥٦.

(٦٩) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٧٠) ينظر: لمع الأدلة ١٠٧.

(٧١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ٢/ ٣٣٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٢٨٦.

(٧٢) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٢٨٧.

(٧٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ ٤/ ٤٨٥.

(٧٤) لم أعثر على ديوان له.

(٧٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين ٤/ ٤٩٠.

(٧٦) ينظر: الخصائص ٢١٧.

(٧٧) ينظر: المقتضب ١/ ١٠٢، والممتع الكبير في التصريف ٢٠٠.

(٧٨) ينظر: المنصف ١/ ٢٨٥، والممتع الكبير في التصريف ٣٠١.

(٧٩) ينظر: المصدران نفسهما الصفحات نفسها.

(٨٠) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٥٧، والاقتراح ٤٢١، ومن تاريخ النحو ٧٣.

المصادر والمراجع

- الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي: د . صباح علاوي السامرائي ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط: ١ ، ٢٠١١م – ٢٠١٢ م .
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ه) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، د . ت.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ه)، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط : ١، دمشق، ١٣٧٧ه – ١٩٥٧م ، و ط : ٢، بيروت ١٣٩١ه – ١٩٧١م .
- الاقتراح في أصول النحو: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت ٩١١ه) تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط:١، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف : لابن مالك (ت ٦٧٢ه) ، تحقيق : أحمد حسن العثمان ، مؤسسة الريان ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : ١ ، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- البديع في علم العربية : لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ه) ، تحقيق : د . فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : ١ ، ١٤٢٠ه .
- تاج العروس: لأبي الفيض محمد بن عبد الرزاق المعروف بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ه) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ط : ١ ، د . ت.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل : لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ه) ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ودار كنوز إشبيليا ، ط : ١ ، د . ت .
- التصريف الملوكي : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه) ، تحقيق : محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، مكتبة دار الدعوة ، حماة ، ط : ٢ ، ١٣٩٠ه – ١٩٧٠م .

- التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ه) تحقيق : جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي (ت ٧٧٨ه) ، تحقيق : د . علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة.
- جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ه) حققه وقدم له : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٩٨٧م .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي : لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ت ٨١٩ه)، ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤٣٥ه – ٢٠١٤م .
- كتاب الحدود في النحو : لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ه) طبعة حجرية .
- الحديث النّبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : د . محمد ضاري حمادي ، اللجنة الوطنية ، العراق ، ط : ١ ، ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م.
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط : ٢ ، ١٤٣١ه ٢٠١٠ م .
- دراسات في العربية وتاريخها ضمن موسوعة الأعمال الكاملة: للشيخ محمد الخضر حسين، اعتنى به: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النور، سوريا، ط : ١ ، ١٤٣١ه – ٢٠١٠م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : لبدر الدين أبي عبد الله محمد ابن مالك (ت ٦٨٦ه) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط : ١ ، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية : لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت ٦٧٢ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : ١ ، د . ت .

- شرح المراح في التصريف : لبدر الدين محمود ن أحمد العيني (ت ٨٥٥ه) ، تحقيق : د . عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ط : ١ ، د . ت .
- شرح المفصل : لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ه)، تحقيق : د . إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م .
- شرح تسهيل الفوائد : لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢ه) ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون ، دار هجر ط : ١ ، ١٤١٠ه – ١٩٩٠م .
- شرح شافية ابن الحاجب للجاربري (ت ٧٤٦ه) ضمن مجموعة الشافية في التصريف والخط ، ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤٣٥ه – ٢٠١٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب: لجمال الدين عبد الله بن محمد المعروف بالنقرة كار (ت ٧٧٦ه) ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين ، ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤٣٥ه – ٢٠١٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب: لركن الدين حسن بن محمد الحسيني الاسترآباذي (ت ٧١٥ه) ، تحقيق : د . عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط : ١ ، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م .
- شرح شافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي النحوي (ت ٦٨٦ه)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط:١، د . ت.
- شرح قواعد الاعراب : لشيخ زاده محمد بن مصطفى القوجويّ (ت ٩٥٠ه)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ، ط : ١ ١٤١٦ه – ١٩٩٥م .
- شرح كتاب سيبويه : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ه) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط : ١ ، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م .

- شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة : للباحث إيهاب عبد الحميد عبد الصادق ، ٢٠١٢م .
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : د . حسين جمعة الرفايعة، دار جرير ، عمّان – الأردن ، ط : ١ ، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٦م .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبدالفتاح الدجني، دار وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٤.
- فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية : لأحمد بن عمر بن مساعد الحازميّ ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : ١ ، ١٤٣١ه – ٢٠١٠م .
- الفلاح في شرح المراح : لأبن كمال باشا (ت ٩٤٠ه) وهو بهامش شرح المراح لدنقوز ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط : ٣ ، ١٣٧٩ه – ١٩٥٩م .
- كتاب التكملة : لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ه) ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، دار الكتب ، جامعة الموصل – العراق ، ط : ١ ، ١٩٨١م .
- الكتاب لسيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ ه) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : ٥ ، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، ط : ١ ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م .
- المسائل العسكريات في النحو العربي : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ه) ، تحقيق : د . علي جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ط : ٢ ، ١٩٨٢م .
- المطلوب بشرح المقصود : لولي الدين بن أحمد الروميّ (ت في القرن الحادي عشر الهجري) ، مطبعة دار إحياء الكتب العلمية ، مصر ، ط : ١ ، د . ت .
- معجم مقاييس اللغة : لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥ ه) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، ط : ١ ، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ه) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : ١ ، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .
- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، د . ت .
- الممتع الكبير في التصريف : لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ه) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٩٩٦م .
- من تاريخ النحو العربي : لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧ه) ، مكتبة الفلاح ، ط : ١ ، د . ت .
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة : د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق – سوريا ، ط : ١ ، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م .
- المناهج الكافية في شرح الشافية : للشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦ه) ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ، ضبطها واعتنى بها : محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط:١، د . ت .
- المنصف شرح تصريف المازني : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ه) ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، و أ . عبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، ط : ١ ، ١٩٥٤م .